الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الأربعون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة ٦٣
المعقودة يوم السبت
١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UN LIBRARY
JAN 23 1986

محضر موجز للجلسة الثالثة والستين

الرئيس : السيد تومو مونته (الكاميرون)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الاعمال : النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتخطيط البرامج (تابع)

التقديرات المنقحة تحت الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) وباب الايرادات ١ (الايرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين)

المحتويات/..

Distr. GENERAL
A/C.5/40/SR.63
31 December 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع احد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

85-58490 ٩٦٥ح

المحتويات (تابع)

البند ١١٥ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، معايير تحديد درجات السفر بالطائرة

البند ١٢٣ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع)

البند ١١٦ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (تابع)

تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٠

البند ١٣٤ من جدول الاعمال : النظام الموحد للامم المتحدة : تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (تابع)(A/40/37 ؛ A/C.5/40/L.7)

١ - السيد كاستوفت (الدانمرك) : قال عند عرضه مشروع القرار A/C.5/40/L.7 ، ان مشروع القرار هذا جاء نتيجة مشاورات مستفيضة ، ويشهد على روح التعاون التي ابداها اعضاء اللجنة . واضاف انه اتضح في نهاية المشاورات ، مع هذا ، ان القلق الذى اعربت عنه بعض الوفود لم يتبدد تماما . وضرب مثلا لذلك قائلا إن بعض الوفود اعربت عن تحفظات بشأن المدى الذي يتراوح بين ١١٠ و١٢٠ نقطة ، المنصوص عليه في الفقرة ٢ من الجزء اولا . وكذلك بشأن الفقرة ٣ (أ) من الجزء اولا . واختتم كلمته قائلا إن الفقرة ٣ من الجزء اولا هي ، في واقع الامر ، اهم عنصر من عناصر مشروع القرار واعرب عن امله ، بالرغم من التحفظات التي اشار اليها ، في ان يمكن اعتماد مشروع القرار دون تصويت .

٢ - الرئيس : اعرب عن امله ، ونظرا للمفاوضات المتطاولة التي اجريت بشأن مشروع القرار ، ان تسرع اللجنة في اتخاذ قرار بشأنه .

٣ - السيد روي (الهند) : وجه التحية للجهود التي لا تكلّ التي ابداها السيد كاستوفت للتوصل الى قرار بالتوافق في الآراء . وعبر عن تأييد وفده عموما لمشروع القرار A/C.5/40/L.5 ، واستدرك قائلا ان لدى وفده بعض التحفظات بشأن عناصر معينة من الفقرة ٣ (أ) من الجزء اولا والفقرة ٣ (ب) من الجزء ثالثا .

٤ - وتابع كلمته قائلا انه في ضوء وجهات النظر المعرب عنها في اللجنة وفي المشاورات غير الرسمية ، يمكن لوفده ان يؤيد الدراسة المقترح في الفقرة ٣ (أ) من الجزء اولا ، اجراؤها ، لحساب الهامش بين صافي اجر موظفي الامم المتحدة والموظفين في الخدمة المدنية المتخذة اساسا للمقارنة . واستدرك قائلا انه يبدو أن العبارة "وبذلك تقضي على سبب وجود الفارق في تكلفة المعيشة بين واشنطن العاصمة ونيويورك" تصدر حكما مسبقا على نتيجة هذه الدراسة . واضاف انه يستفاد من خبرة اعضاء الخدمة

(السيد روي ، الهند)

الخارجية في بلده انه يوجد فارق ملحوظ بين تكلفة المعيشة في نيويورك وواشنطن العاصمة . وعلاوة على ذلك ، فإنه لا يُقصد أن تصبح الامم المتحدة والخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة نسخا طبق الاصل . اذ أن القصد من تسوية مقر العمل هو عكس الفروق في القوة الشرائية ليس فقط بين البلدان التي يقيم فيها الموظفون ، بل ايضا داخل تلك البلدان ؛ ويوجد عدد من البلدان تختلف فيها تكلفة المعيشة اختلافا ملحوظا بين المدن الرئيسية . وطلب اظهار هذه الفروق في القوة الشرائية في الدراسة المقترحة . واستطرد قائلا إنه اذا كانت الدول الاعضاء تريد خدمة مدنية دولية عبارة عن صورة طبق الاصل من الخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة فيمكنها ايضا ان تاخذ في الاعتبار ان موظفي الخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة عندما يعينون فيما وراء البحار يتلقون في معظم الاحيان أجرا يزيد كثيرا عن الاجر الاساسي المدفوع في واشنطن العاصمة ، في الوقت الذي يتلقى فيه ٨٠ في المائة من موظفي الامم المتحدة الذين يعملون في مراكز عمل تابعة للامم المتحدة خارج المقر اقل من الاجر الاساسي في نيويورك . واذا أرادت الامم المتحدة ان تكرر ما تقوم به الخدمة المدنية المتخذة اساسا للمقارنة في هذا الصدد فستبلغ التكلفة على الدول الاعضاء مبلغا اضافيا يتراوح بين ١٠٠ الى ٢٠٠ مليون دولار سنويا . ولذا اقترح حذف الفقرة المذكورة .

٥ - وانتقل الى الفقرة ٣(ب) من الجزء ثالثا فقال ان وفده لا يعترض على إعادة دراسة نطاق منحة التعليم ، ولكن لديه تحفظات بشأن عبارة "في ضوء الغرض المعتمدة من اجله اصلا" . واضاف انه عندما ادخلت منحة التعليم لاول مرة في أواخر الاربعينات كان القصد الاصلي منها هو السماح للموظفين بتعليم ابنائهم في بلدانهم الاصلية . وفيما بعد غيّرت الجمعية العامة الغرض الاصلي من منحة التعليم بغية اعطاء الموظفين الحق في تعليم اطفالهم إما في مركز العمل أو في أى بلد يتوفر فيه تعليم ملائم . واضاف ان تغيير الغرض الاصلي من منحة التعليم قد برهن على انه مفيد ، وان الجمعية العامة قد أيدته لعقود . واختتم كلمته قائلا إن إقحام الإشارة الى الغرض المعتمدة من اجله اصلا بالنسبة لمنحة التعليم لن يؤدي إلا الى إثارة الشك في حق مارسه الموظفون لأمد طويل وأيدته الجمعية العامة .

٦ - الرئيس : كرر من جديد نداءه بأن تسرع اللجنة في اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار .

٧ - السيد فيفويرا (البرازيل) : قال إن وفده يشاطر ممثل الهند في معظم ما أشار اليه من قلق وما أبداه من تحفظات . واضاف ان وفده يؤيد موقف الهند تماما بشأن الفقرة ٣ (ب) من الجزء ثالثا . وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (أ) من الجزء اولا ، أعاد تأكيد موقف البرازيل ومفاده انه من الضروري اجراء استعراض شامل لنظام الخدمة المتخذة أساسا للمقارنة بأسره بغية كفالة ان اى قرار تتخذه الدول الاعضاء فيما يتعلق بموظفيها المدنيين لن يؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على تصريف أعمال الامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، تدرك جميع الوفود الفرق الهائل بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك لواشنطن العاصمة ومدينة نيويورك ، ولاسيما مانهاتن . ولذا يؤيد وفده المقترحات التي قدمتها الهند .

٨ - السيد ميلر (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده يفهم ان عملية المشاورات بشأن مشروع القرار ، وهي عملية قدم فيها جميع المشتركين تنازلات ، قد انتهت . ولذا فانه يتساءل عن ملاءمة المقترحات الاخيرة الرامية الى تعديل نص تم التوصل اليه بالتوافق في الآراء ، مما يجعل عملية المشاورات من نافلة القول .

٩ - السيدة دريفيبوي (الارجنتين) : قالت ان وفدها يشاطر الهند فيما أعربت عنه من قلق . واضافت ان عبارة "وبذلك تقضي على سبب وجود الفارق في تكلفة المعيشة بين واشنطن العاصمة ونيويورك" ، الواردة في الفقرة ٣ (أ) من الجزء أولا ، تصدر حكما مسبقا على الدراسة المقترح ان تجريها لجنة الخدمة المدنية الدولية ، ولذا يؤيد وفدها حذف هذه العبارة . كما يؤيد وفدها الاقتراح القاضي بحذف عبارة "في ضوء الغرض المعتمدة من أجله أصلا" الواردة في الفقرة ٣ (ب) من الجزء ثالثا .

١٠ - السيد شوا (سنغافورة) : قال ، في معرض اشارته الى الفقرة ٣ (أ) من الجزء أولا ، انه توصل الى قناعة من المشاورات الرسمية انه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن امكانية حساب الهامش بالصيغة المقترحة .

١١ - السيد كاستوفت (الدانمرك) : قال إنه يود بعد مزيد من المشاورات أن يقترح حذف عبارة "وبذلك تقضي على سبب وجود الفارق في تكلفة المعيشة بين واشنطن العاصمة ونيويورك" من الفقرة ٣ (أ) في الجزء أولا . وقال إنه على ثقة بأن اللجنة تستطيع الآن اعتماد مشروع القرار بدون تصويت .

١٢ - الرئيس : قال إذا لم يكن هناك أى اعتراض فسيفهم من ذلك أن اللجنة تود أن تعتمد مشروع القرار ، بصيغته المنقحة شفويا ، بدون تصويت .

١٣ - وقد تقرر ذلك .

١٤ - السيد باراك (رومانيا) : قال إن وفده شارك في توافق الآراء ولكنه غير راض تماما لانه لا يقبل بالفكرة القائلة بأنه ينبغي للأمانة العامة أن تتلقى أجرا أفضل من الاجر الذي يتلقاه موظفو الخدمة المدنية المقارنة . فكثيرون من الموظفين هم من مواطني البلدان التي تقع مستويات المرتبات فيها دون مستويات مرتبات الموظفين في الخدمة المدنية المقارنة . وبالنظر الى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الدول الاعضاء فإن الهامش المقترح البالغ ١١٥ يعتبر مرتفعا للغاية . وقال إن وفده على ثقة بأن هذا الهامش سوف ينخفض بالفعل في المدى الطويل دون ذلك المستوى .

١٥ - السيد جيستوف (بلغاريا) : قال إن وفده قلق من أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أصبحت قوة دافعة في تصعيد تكاليف الموظفين كما يتبيّن من قرار الجمعية العامة في الدورة التاسعة والثلاثين القاضي برفض توصيات اللجنة بشأن تسوية مقر العمل . وتتحمل لجنة الخدمة المدنية الدولية ايضا المسؤولية عن ازدياد المعاشات التقاعدية التي تتجاوز المعاشات التقاعدية في الخدمة المدنية المقارنة باكثر من ٥٠ في المائة . وقال إن حكومته قلقة إزاء رفض لجنة الخدمة المدنية الدولية الانتقاد الموجّه اليها عن وحدة التفتيش المشتركة والدول الاعضاء . وفي هذا الصدد ، قال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية ذكرت رومانيا بوصفها مثالا على مدى الخطأ الذي يمكن أن تصل اليه الدول الاعضاء بشأن مسائل الموظفين . إلاّ أن مخاوف حكومته لم تبدد . وينبغي للجنة الخدمة المدنية الدولية ، على سبيل المثال ، أن تعتمد على البيانات القومية عند جمع الاحصاءات عن تكلفة المعيشة بدلا من ايفاد الموظفين في

(السيد جيستوف ، بلغاريا)

بعثات لجمع هذه البيانات . وينبغي للجنة الخدمة المدنية الدولية كذلك ، عند النظر في استحقاقات نهاية الخدمة ، أن تلاحظ أن جميع موظفي الامم المتحدة ، بمن فيهم مواطنو الولايات المتحدة ، يتلقون اجازة تزيد ١٠ أيام عن اجازة الموظفين في الخدمة المدنية المقارنة . وبالمثل ، ينبغي اجراء مقارنة مناسبة بين الاجازة المرضية في الامم المتحدة وفي الخدمة المدنية الاتحادية بالولايات المتحدة .

البندان ١١٦ و ١١٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وتخطيط البرامج (تابع)

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٣١ (الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) وباب الايرادات ١ (الايرادات الناجمة عن الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين)

١٦ - الرئيس : أشار الى أن اللجنة الاستشارية كانت قد أوصت في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (A/40/7) باعتماد مبلغ ٢٧٨ ٥٧٤ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٣١ وذلك على أساس توصياتها المتعلقة بعدد ومستوى الموظفين الذين سوف يدرجون في الميزانية لفترة السنتين . وخلال القراءة الاولى للميزانية البرنامجية المقترحة ، كانت اللجنة الخامسة قد اتخذت مقررات تقضي بتغيير توصيات اللجنة الاستشارية . وكانت هذه المقررات كما يلي : تحت الباب ٢ ألف ، قررت اللجنة الخامسة الحفاظ على وظيفة ف - ٥ واحدة ؛ وتحت الباب ١٠ ، لم توافق على انشاء وظيفة ف - ٣ ؛ وتحت الباب ١٨ ، وافقت على رفع مستوى وظيفة مد - ١ الى مد - ٢ ونقل وظيفة ف - ٥ من الموارد الخارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية ؛ وتحت الباب ٢٨ جيم ، قررت الابقاء على ست وظائف . وهذه المقررات التي اتخذتها اللجنة تتطلب زيادة بمبلغ ١٥٤ ٩٠٠ دولار تحت الباب ٣١ على أن يقابله مبلغ مساو تحت باب الايرادات ١ . وهكذا يبلغ الاعتماد الاجمالي في إطار الباب ٣١ ، مبلغ ٢٧٨ ٧٢٩ ٥٠٠ دولار ، ويتعيّن زيادة المبلغ الاجمالي في إطار باب الايرادات ١ من ٢٨٢ ٤٢٣ ٣٠٠ دولار الى ٢٨٢ ٥٧٨ ٢٠٠ دولار .

١٧ - السيد ميلر (الولايات المتحدة الامريكية) : لاحظ أن نظام الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين قد خلق ارتباكا كبيرا في أذهان أعضاء اللجنة الذين لا يألفونه تماما . وكانت الولايات المتحدة تحاول منذ عدد من السنين دون أن يحالفها التوفيق تنظيم خطة مع الامم المتحدة لتسديد الضرائب بغية الاستغناء عن ضرورة وجود نظام للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين لأن هذا النظام الاخير أدى الى تضخم المبالغ تضخما مصطنعا بالنسبة الى بعض البلدان ، بما فيها بلده هو . ولذلك فإن وفده يطلب اجراء تصويت مسجل على التقديرات المنقحة تحت الباب ٣١ وباب الايرادات ١ .

١٨ - بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية أجرى تصويت مسجّل على التقديرات المنقحة في اطار الباب ٣١ .

المؤيدون : اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بورما ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، الكويت ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيوزيلندا ، هندوراس ، هولندا ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا شيء .

١٩ - تمّت الموافقة على اعتماد مبلغ ٥٠٠ ٧٢٩ ٢٧٨ دولار في إطار الباب ٣١ (يتألف من مبلغ ٦٠٠ ٥٧٤ ٢٧٨ دولار طلب رصده في التقديرات الاولية ومبلغ ٩٠٠ ١٥٤ دولار اضافي طلب رصده في التقديرات المنقحة) لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وذلك باغلبية ٧٣ صوتا مقابل ١٢ صوتا .

٢٠ - بناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، أجري تصويت مسجّل على التقديرات المنقحة تحت باب الايرادات ١ .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتسوانا ، بورما ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، قطر ، الكاميرون ، كندا ، الكويت ، ليبريا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ،

المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هولندا ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا شيء .

٢١ - تمّت الموافقة باغلبية ٧٨ صوتا مقابل ١١ صوتا على رصد مبلغ ٢٨٢ ٥٧٨ ٢٠٠ دولار (يشمل مبلغ ٢٨٢ ٤٢٣ ٣٠٠ دولار طلب رصده في التقديرات الاولية ومبلغ ١٥٤ ٩٠٠ دولار إضافي طلب رصده في التقديرات المنقحة) تحت باب الايرادات ١ لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

البند ١١٥ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (A/C.5/40/22 and Corr.1 ؛ A/40/830)

٢٢ - السيد رويدي (وكيل الامين العام للادارة والتنظيم) : قال إن تقرير الامين العام A/C.5/40/22 and Corr.1 اتبع المبادئ التوجيهية المقررة لتقديم التقارير بصورة دقيقة الى درجة لم يمكن معها تقديم بعض المعلومات الهامة . فعلى سبيل المثال ، قام الامين العام خلال الفترة التي شملها التقرير بالسفر الى الشرق الاوسط على حساب وفورات نتجت عن استخدام الرحلات غير التجارية . ولم تتحمّل الامم المتحدة تكاليف بضعة أجزاء من هذه الرحلة . وقد عاد الامين العام الى نيويورك من لندن على متن طائرة الكونكورد لانه كان يتعيّن عليه أن يقدّم تقريرا الى مجلس الامن على

(السيد رويدس)

الغور . ولكن الرحلة ككل ، التي ذكرت في الوثيقة انها ادت الى تكلفة اضافية اجمالية تتجاوز مبلغ ٠٠٠ ٤ دولار بقليل ، كان يمكن عرضها ايضا على انها تمثل وفورات للامم المتحدة . ومثل هذه المعلومات ذات الصلة سوف تدرج في التقارير المتعلقة بهذا البند التي ستقدم في المستقبل الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية .

٢٣ - السيدة شيروز (الولايات المتحدة الامريكية) : اعربت عن استمرار قلق وفدها بشان الاستثناءات التي يمنحها الامين العام للسفر بالدرجة الاولى وحثته على ممارسة اقصى قدر من التشدد في هذا الصدد · وطلبت تقديم ارقام لجميع نفقات السفر بالدرجة الاولى وكذلك قائمة بالاشخاص الذين يحق لهم السفر بهذه الدرجة والمبادىء التوجيهية لاستخدام طائرة الكونكورد · وعبرت عن اتفاق وفدها مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على انه ينبغي التوقف عن ممارسة الابلاغ عن تحقيق وفورات افتراضية ، ولكنها اعربت عن عدم موافقة وفدها على الاقتراح الوارد في الفقرة ٣ من التقرير ومفاده التوقف عن تقديم التقارير الى الجمعية العامة · واختتمت كلمتها قائلة ان هذا الموضوع يستحق تقديم تقرير سنوي عنه · وينبغي التوسع في ذلك التقرير لتوفير معلومات للجنة الخامسة عن السفر الاعتيادي والاستثنائي بالدرجة الاولى · وقالت ان وفدها قد قدم مشروع مقرر يتعلق بالموضوع وانه سيعمم قريبا ·

٢٤ - السيد بيرسون (بلجيكا) : سال وكيل الامين العام عن درجة السفر المستخدمة للرحلات التي تستغرق اكثر من تسع ساعات متصلة ·

٢٥ - السيد رويدس (وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال انه سيحاول ان يزود ممثلة الولايات المتحدة بالمعلومات التي طلبتها في اسرع وقت ممكن · واضاف ان الامم المتحدة لا تستخدم طائرة الكونكورد في السفر ، وان الاستثناء الوحيد حدث عندما كان الامين العام في اوروبا وكان يتعين عليه التواجد في نيويورك في اليوم ذاته ·

٢٦ - وردا على السؤال الذي وجهه ممثل بلجيكا . قال ان وكلاء الامين العام والامناء العامين المساعدين يسافرون بالدرجة الاولى في الرحلات التي تستغرق اكثر من

(السيد رويدي)

تسع ساعات . اما الموظفون الآخرون فيستحقون الدرجة الادنى من ذلك من درجات السفر . وبالنسبة لاجازة السفر الى الوطن . وبغض النظر عن طول الرحلة ، يسافر وكلاء الامين العام والامناء العامون المساعدون بالدرجة التجارية ويسافر جميع الموظفين الاخرين بالدرجة الاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، تقدم الامم المتحدة تذاكر بالدرجة الاولى للوفود المشاركة في الجمعية العامة ، كما يسافر الخبراء ورؤساء اللجان الحكومية الدولية بالدرجة الاولى في الاعمال المتعلقة بلجانهم .

٢٧ - السيد بيرسون (بلجيكا) : اقترح أن تنظر الامانة العامة في استخدام الدرجة التجارية أو درجة مساوية لها في سفر الجميع ، ما عدا الامين العام .

٢٨ - السيد مري (المملكة المتحدة) : أعرب عن ارتياحه لتناقص الاستثناءات بالنسبة لقاعدة السفر بالدرجة الاولى . وطلب رصد تطبيق القاعدة بعناية وايلاء اعتبار للظروف المتغيرة في السفر بالطائرة والممارسات المتغيرة في الادارات الوطنية . واختتم كلمته بتأييد الاقتراح المقدم من ممثل بلجيكا .

٢٩ - السيد رويدي (وكيل الامين العام لشؤون الادارة والتنظيم) : قال انه احاط علما بأن الوفود تود اعداد تقارير مقبلة لتوضيح التكلفة الكاملة للسفر بالدرجة الاولى . واضاف ان الامانة العامة تدرس حاليا جميع جوانب السفر لا مجرد معايير تحديد درجات السفر بل ايضا الظروف التي يتم فيها عمل ترتيبات السفر .

البند ١٢٣ من جدول الاعمال : مسائل الموظفين (تابع)

البند ١١٥ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥ (تابع)

البند ١١٦ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٧ (تابع)

تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك (A/C.5/40/84 و Corr.1)

٣٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال انه بسبب تأخر تقديم تقرير الامين العام لم تتمكن اللجنة الاستشارية من دراسته · ولذا فانه لا يمح افتراض أن اللجنة الاستشارية قد رفضت أو قبلت نتائج عملية التصنيف ·

٣١ - الامين العام : قال ان تصنيف وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها في نيويورك مسألة ذات أهمية فائقة · وأضاف انه يود ان يؤكد على ثلاث نقاط في هذا الصدد ·

٣٢ - وتابع كلمته قائلا ان النقطة الاولى هي ان الجمعية العامة قد منحته سلطة محددة بالنسبة لظروف عمل الموظفين التي يجرى النظر في هياكل مرتباتهم وتصنيف وظائفهم · وأضاف ان مرتباتهم محددة على أساس المرتبات المحلية وانه يتحمل مسؤولية خاصة عن هذه المسألة ·

٣٣ - واستطرد قائلا ان المسألة الثانية هي أن لجنة الخدمة المدنية الدولية وجدت في عام ١٩٨٤ ان المرتبات التي يجرى مناقشتها ملائمة ، وبالرغم من اقتراح ان يعتبر التصنيف نافذا بأثر رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ فان كل موظف شغل المنصب المذكور اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ · وعلى هذا فان الاثر الرجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ليس امرا تعسفيا ، بل مسألة من مسائل العدالة التي لا تساهل فيها · ولهذا السبب ، ابلغ جميع الموظفين المعنيين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ أن عملية اعادة التصنيف ستكون نافذة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ·

٣٤ - وأردف يقول أما النقطة الثالثة فهي ان برنامج الامم المتحدة الانمائي واليونيسيف وهما هيئتان لاتتمتعان بالاستقلال بل تمثلان جزءا من المنظمة قد نفذتا بالفعل عملية تصنيف الوظائف في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها · وأعرب عن اعتقاده أن اللجنة ستتفق معه على أن عدم معاملة آلاف الموظفين في الامم المتحدة معاملة مماثلة سيعتبر تمييزا وانه سيستحيل تبرير ذلك ·

(الامين العام)

٣٥ - واعترف بأن التقرير المتعلق بالبند (A/C.5/40/84 و Corr.1) قدم في وقت متأخر بصورة غير مقبولة ، وأعرب عن تفهمه لعدم رغبة اللجنة الاستشارية في النظر فيه • بيد انه استدرك قائلا ان التأخير لا ينبغي أن يستتبعه عدم تنفيذ التدابير العادلة تماما والتي تؤثر على آلاف الموظفين •

٣٦ - واسترسل قائلا انه بعد استغراق عامين من العمل تم تصنيف ما يربو على ٣٠٠٠ وظيفة ، معظمها وظائف في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها • واضاف انها كانت مهمة شاقة لم تخل من الاخطاء البشرية التي يجب ، بل وينبغي تصحيحها • وقال انه من المهم حاليا الاعتراف بالحالة التي كان فيها اولئك الموظفون اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ والتي كانوا يشغلونها قبل ذلك التاريخ بمدة طويلة ، وأن ننفذ الالتزامات المتعهد بها تنفيذا دقيقا • واعرب عن أمله في أن تتوصل اللجنة الخامسة الى النتيجة ذاتها •

٣٧ - السيد نيفر (الامين العام المساعد لشؤون الموظفين) : قال ان الهدف من التقرير هو اعلام اللجنة بنتائج عملية التصنيف الوظيفي والانماط المتعلقة بالتنفيذ الرجعي الاثر ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، والتقدم اليها برجاء اعتماد التغييرات اللازمة في الملاك لتنفيذ نتائج العملية على نحو كامل • وأوضح أن هذه التعديلات تتمثل في تحويل ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ الى الفئة الفنية ، يقابلها نقصان ١١ وظيفة من فئة الخدمات العامة ؛ وتسمية أعلى رتبة في فئة الخدمات العامة بوصفها الرتبة الرئيسية •

٣٨ - واضاف قائلا ان نتائج عملية التصنيف قد وافق عليها الامين العام ، كما تم الاعلان عنها في تعميم وزع في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ • وكان ذلك نهاية رحلة طويلة اذ أن الحاجة الى اعادة هيكلة جداول المرتبات وانماط الترتيب لموظفي الخدمات العامة وغيرهم من الموظفين المعينين محليا في نيويورك قد لوحظت في مناسبات عديدة على مرّ الـ ٢٥ سنة الماضية • وقال انه رئي بوجه خاص أن هيكل فئة الخدمات العامة في نيويورك المكون من خمس رتب غير ملائم لانه لا يميز على نحو كاف بين مختلف مستويات المسؤولية ولا يوفر حياة وظيفية فعالة لموظفي الخدمات العامة •

(السيد نيفر)

٣٩ - وأردف قائلا ان المعايير اللازمة لعملية التصنيف قد وضعت بعناية ، واستلزم ذلك اجراء مناقشات بين امانة لجنة الخدمة المدنية الدولية ، والموظفين وادارات الامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة . ثم اعتمدتها لجنة الخدمة المدنية الدولية نفسها . وفي بداية عام ١٩٨٣ طُلب الى موظفي الفئات المعنية اعداد اوصاف وظيفية قام باستعراضها موظفا تصنيف مدربين ، وذلك نيابة عن ادارة شؤون الموظفين . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، وبناء على توصية من اللجنة الاستشارية المشتركة ، تم انشاء فريق لاستعراض التصنيف مكون من ممثلين للموظفين ولمختلف الدوائر الادارية . وقال ان اختصاصات الفريق تتمثل في بحث وتفسير تطبيق معايير التصنيف على كل مجموعة مهنية : واستعراض التحليل الاولي للاوصاف الوظيفية والتصنيف المؤقت الذى اجراه قسم التصنيف بهدف التوصل الى تحديد نهائي لمستوى مراتب كل وظيفة من الوظائف في فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها ، وتقديم ما تتوصل اليه من نتائج الى الامين العام المساعد لشؤون الموظفين للموافقة عليها ، واخيرا ، تقديم توصيات تتعلق بمعايير ومستوى التوظيف لكل مجموعة مهنية .

٤٠ - وواصل كلامه قائلا ان الفريق قد استعرض الوظائف معا في اطار المهن التي خصصها لها موظفو التصنيف ، ثم قدمت نتائج الاستعراض الذى اجراه الفريق الى الامين العام المساعد لشؤون الموظفين في آب/اغسطس ١٩٨٥ للموافقة عليها طبقا لاختصاصات تلك الوظائف ، وكان باستطاعته الموافقة على العديد منها في الحال . وذكر انه قد اخذ في اعتباره عند استخلاصه للنتائج ، مصالح المنظمة في الاجل الطويل ، وجوانب المسالة المتعلقة بالموظفين والادارة ؛ والحاجة الى ضمان توزيع مستديم بحسب المرتبة والى الاستفادة على نحو كامل لدى تنظيم الحياة الوظيفية من هيكل الرواتب الجديد المؤلف من سبع رتب .

٤١ - وزاد على ذلك قوله انه أوصى الامين العام فيما بعد بوجوب قبول النتائج التي توصل اليها فريق استعراض التصنيف فيما يتعلق بجميع الوظائف عدا ٣٠٠ وظيفة . وأوضح ان ما كان يثير قلقه هو إتساق تصنيف هذه الوظائف مع المعايير التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية والوظائف المعيارية المستخدمة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالرواتب . واضاف قائلا ان الامين العام طلب ان تقوم اللجنة الاستشارية

(السيد نيغر)

المشتركة بموالاة بحث الـ ٣٠٠ وظيفة . ثم قال ان تلك اللجنة قد أيدت النتائج التي توصل اليها الفريق العامل ، مع ادخال تعديلات تتعلق بمهن طابعي وسعاة المؤتمرات . وهذه الفئات تضم كثيرا من الموظفين الذين يضطلعون عمليا لوظائف مطابقة للوظائف الوارد وصفها في الاوصاف الوظيفية القياسية . وتم التوصل الى نتيجة مفادها ضرورة وضع حدود عددية لعدد الوظائف التي يمكن ان يشملها الوصف الوظيفي في كل رتبة في هذه المهن . واخيرا ، رتب ٤٤ في المائة من الوظائف في المستوى العددي نفسه الذي رتب فيه شاغلو هذه الوظائف ، ورتب ١١ في المائة في مستوى ادنى و ٤٥ في المائة في مستوى أعلى من مستوى شاغلي الوظائف . وذكر أن تلك التعابير غير الملائمة بعض الشيء تكشف عن الافتقار الى علاقة مباشرة بين نظام مكون من خمس رتب قائم الى حد ما على نهج "الرتبة للشخص" ونظام مكون من سبع رتب قائم على نهج "الرتبة للوظيفة" . ومن الآن فصاعدا سيجرى تقييم الوظيفة نفسها وليس شاغلها ، وذلك ما يمثل اصلاحا رئيسيا في شؤون الموظفين طال السعي اليه .

٤٢ - واستطرد قائلا إن هناك تغييرا هاما آخر سيتزامن ادخاله مع تنفيذ عملية التصنيف ، وهو يحظى باهمية رئيسية في نظر الموظفين والادارة على حد سواء ويتمثل في امكانية تنفيذ خطة للتطوير الوظيفي تمشيا مع المسارات المهنية التي حددتها العملية . ومن الآن فصاعدا ستتم الترقية وحركة الموظفين بحسب المهنة ؛ وسيعلن عن الشواغر في جميع انحاء المقر ، كما سينظر في أمر جميع الموظفين المؤهلين . ومن شأن هذا النظام أن يسمح للموظفين بأن يكونوا على علم بامكانيات التطور الوظيفي في مهنهم الخاصة وبالتدريب اللازم للانتقال الى مهنة أخرى .

٤٣ - واضاف قائلا إن ممثلي غانا والهند قد تساءلا عن حالة عملية التصنيف في الوقت الراهن . وقال إنها مستوفاة من حيث جميع المقاصد والاهداف بيد أنه سيتواصل استخدام التصنيف لتقييم الوظائف كلما حدثت تغييرات في المهمات الوظيفية .

٤٤ - واتبع ذلك بقوله إن رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أشار الى القلق الذي يساوره إزاء تطبيق جدول رواتب الخدمات العامة الجديد المكوّن من سبع مراتب على الهيكل الحالي المكوّن من خمس مراتب الذي يعتبره (رئيس اللجنة) غير ملائم من الناحية التقنية . وقال إنه ليست هناك علاقة متبادلة بين ترتيب الوظائف في كلا

(السيد نيفر)

الجدولين . بيد أن هناك مسألة معرّضة للخطر هي مسألة مستوى المرتبة العددى لشاغل الوظيفة في هيكل مكوّن من خمس رتب بالمقارنة بمستوى المرتبة العددي للوظيفة المصنّفة في الهيكل والمعتمد المكوّن من سبع رتب . وفي هذا الصدد ، أكد الامين العام للموظفين أنهم كافراد لن يتاثروا سلبا بالعملية خلال الفترة الانتقالية الفاصلة بين النظامين وأنهم سيحتفظون بمراتبهم ودرجاتهم العددية الحالية إذا ما صُنفّت وظائفهم في رتبة عددية أدنى من رتبتهم . وقال إن ذلك حدث في ١١ في المائة من الحالات مما تطلّب ، كما سبق لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية أن ذكر ، تكاليف اضافية تقدّر بنحو ٥ر١ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

٤٥ ـ وتابع قائلا إن رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية كان قد اقترح فيما يتعلق بالموظفين الذين يتقاضون أجورا تفوق قيمة محتوى وظائفهم أن يحتفظوا برواتبهم عند تطبيق الجدول الجديد اعتبارا من شباط/فبراير ١٩٨٤ ، غير أن الامين العام قرر بدلا من ذلك تنفيذ الجدول على أساس مرتبة كل موظف في إطار الهيكل الذي كان قائما آنذاك . وينبغي ملاحظة أن نتائج العملية لم تكن معروفة في ذلك الوقت وانه لم يكن من المتيسر تنفيذ الاقتراح الذي تقدّم به رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية . بيد أنه لو عرفت تلك النتائج لتمّ تنفيذ عملية التصنيف في الوقت نفسه الذي تمّ فيه تنفيذ الجدول الجديد في شباط/فبراير ١٩٨٤ بتكلفة إضافية تقدّر بنحو ٣ر١ مليون دولار لعام ١٩٨٤ . أمّا ما يسمى بـ "المدفوعات المفرطة" التي وصفها رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية فإنها تبلغ قرابة ٠٠٠ ٦٠٠ دولار لعام ١٩٨٤ ، ولذلك فإن تنفيذ الجدول الجديد وعملية التصنيف ما كانا ليسفرا عن وفورات ، بل عن تكاليف اضافية قدرها ٠٠٠ ٧٠٠ دولار .

٤٦ ـ وواصل قائلا إنه تم تصنيف ما يزيد على ٠٠٠ ٣ وظيفة ، وأن أية اخطاء ستصحح . وبالرغم من أن هناك تكلفة أوّلية ، سيفيد الهيكل الجديد المنظمة إداريا وماليا في الامد الطويل . وقال إن الموظفين سيضطلعون بوظائف يتقاضون مقابلها أجورا مناسبة ، كما أنهم سيجدون الدافع للاضطلاع بمسؤوليات أكبر في وظائف من رتب أعلى . وحث اللجنة في خاتمة بيانه على ألاّ ترجئ اتخاذ اجراء بشأن عملية التصنيف ، نظرا لأن ذلك قد يؤخر المسائل سنة كاملة ويكون غير منصف لعدد كبير من الموظفين .

٤٧ - السيد بيرسون (بلجيكا) : قال إن اللجنة الخامسة ليس بامكانها اتخاذ قرار رئيسي مثل هذا دون أن ترفع لها اللجنة الاستشارية تقريرا يمكن أن يتم اعداده بحلول الاسبوع المقبل تقريبا ، حتى يتيسّر اتخاذ قرار في الدورة الحالية .

٤٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد قررت من قبل مرتين أنه ليس بإمكانها تقديم تقرير ذي مغزى في الدورة الحالية . وأن أمر المسألة متروك للجنة الخامسة .

٤٩ - السيد لوزة (مصر) : قال إن الوفود توضع في وضع غير مقبول ، وأضاف قائلا إن تقرير الامين العام قد صدر قبل نهاية الدورة باسبوع واحد ، وان اللجنة الاستشارية ليس بوسعها تقديم تقرير ، ولذلك ينبغي ارجاء النظر في المسألة .

٥٠ - السيد موراي (ترينيداد وتوباغو) : تساءل عمّا إذا كانت عملية التصنيف ستنفّذ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، إذا ما اتخذت اللجنة قرارا في الدورة الحالية ، وعن امكانية توافر متّسع من الوقت لتصحيح الاخطاء التي يتم تحديدها ، إذا ما أُرجئ النظر في المسألة حتى الدورة الحادية والاربعين .

٥١ - السيد موراي (المملكة المتحدة) : قال إن رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية قد اشار الى عدم ملائمة التطبيق الجزئي فيما يتعلق بجدول الرواتب الجديد المكوّن من سبع مراتب على الهيكل الحالي المكوّن من خمس مراتب والى الشكوك التي تحوم حول وجود إتساق فني بين إعادة التصنيف والمعايير التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية . وفضلا عن ذلك ، فإن موظفي التصنيف في الامم المتحدة لم يتّفقوا مع فريق استعراض التصنيف المؤلف من ممثلي الموظفين والادارة ، وذلك ما يجعل وفد بلاده قلقا إزاء موضوعية عملية التصنيف وإزاء التوصيات النهائية . وبالاضافة الى ذلك ، فإن تقرير الامين العام يثير عددا من الاسئلة الفنية والمالية والموضوعية .

٥٢ - وتابع قائلا إن اعتماد الاقتراحات سيستلزم تغييرا في المرتبة لما يزيد على نصف موظفي الخدمات العامة وإضافات هامة للميزانية . وقال إن لوفد بلاده تحفظات تتعلق بالجوانب العملية للتغييرات المقترحة . وأوضح أن في حالة انعدام أي تأييد

(السيد موراى ، المملكة المتحدة)

قاطع من جانب لجنة الخدمة المدنية الدولية أو اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، يتعيّن على اللجنة أن تدرج إتخاذ أى إجراء الى أن يصبح بامكانها إيلاء المسألة الاهتمام الواجب .

٥٣ - السيد ديتز (النمسا) : تساءل عمّا إذا كانت اللجنة الاستشارية قد قدمت تقارير الى الهيئات الادارية لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي قبل تنفيذ عمليات التصنيف في هاتين المنظمتين ، وعما ستكون عليه النتائج بالتفصيل إذا ما أرجأت اللجنة الخامسة اتخاذ قرار .

٥٤ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال إن اللجنة الاستشارية قد قدّمت تقارير الى الهيئات التشريعية لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي قبل اتخاذ أية قرارات بشأن عمليات إعادة التصنيف .

٥٥ - السيد لعجوزي (الجزائر) : قال إن اللجنة تحتاج الى المزيد من الوقت للنظر في المسألة . وأنه ينبغي لأى قرار تتخذه أن يصحح الاخطاء المحددة في العملية وأن يأخذ في الاعتبار تعهدات الامين العام .

٥٦ - السيد سفياني (المغرب) : قال إن الهدف الاساسي يتمثل في تحقيق العدالة لجميع المعنيين . ولن يكون من المعقول أن تتخذ اللجنة قرارا دون تقرير تقدمه اليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ومن الواضح أن اللجنة المذكورة لا تستطيع تقديم تقرير بحلول الاسبوع القادم . وأضاف قائلا إنه اذا كانت الغاية تحقيق العدالة فلا يمكن اتخاذ قرار باستخفاف ، كما أن الامر يتطلب مزيدا من الوقت .

٥٧ - السيد كاليفينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن وفد بلاده تشغله الشواغل ذاتها المعرب عنها داخل اللجنة ، كما يتّفق مع وفد المملكة المتحدة على أن المسألة تتطلب النظر فيها بعناية . وأوضح أن الأمر يتطلب مزيدا من المعلومات وأن وفد بلاده سيرحب ، في هذا الصدد ، بالبيانات الاحصائية المتعلقة بالمرحلة الاولى من عملية التصنيف ، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بعدد الوظائف التي تم ترفيعها وعدد الوظائف التي تم تخفيضها وعدد الوظائف التي ظلّت في الرتبة نفسها .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥